واقع اقتصاد المعرفة في ظل التنمية المستدامة تجربة بعض الدول

بوسهمين أحمد شهيد هدى
أستاذ محاضر –قسم أ- طالبة دكتوراه
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة طاهري محمد بشار-الجزائر

الملخص:

لقد أصبح مفهوم التنمية المستدامة يحتل مكانة بالغة الأهمية لدى الباحثين والمسؤولين على حد سواء، خاصة بعد تقرير لجنة برنتلاند أين تم فيها ضبط هذا المفهوم وتحددت أبعاده وأهدافه، غير أن تجسيد التنمية المستدامة وتطبيقها على أرض الواقع لا يمكن أن تتحقق وتؤتي ثمارها مالم تتبن المنظمات ذلك، فالمنظمة تعد الأداة الأساسية التي بواسطتها تتحقق هذه التنمية، بالنظر إلى تنوع حجم الموارد التي تقوم باستغلالها الطبيعية والبشرية لتحويلها إلى سلع وخدمات وإلى تعدد العلاقات التي تقيمها مع مختلف الأطراف المعنية.

Abstract :

The concept of sustainable development has become very important to occupy among researchers and administrators alike, especially after the Brundtland Commission report where this concept has been adjusted and set its dimensions and its goals, but the embodiment of sustainable development and their application on the ground can be achieved and bear fruit unless claimed by organizations, organization is the primary vehicle by which this development, Allen.

مقدمـــة:

إن المجتمع الحديث يعطي للتنمية اهتماما متزايدا، نظرا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الفجائية والعشوائية المتقلبة التي يشهدها العالم، فمن المنظور الاقتصادي لا يمكن أن يتصف أي اقتصاد بالفعالية والإنسانية ما لم تتوفر فيه التدابير والإجراءات الكافية، حيث يكون بمقدور الفرد أن يستجيب لتحديات الحياة ويتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط به.

ومنه أصبحت التنمية مطلبا حتميا لتحقيق العدالة والإنصاف بين الأجيال المختلفة. وفي الوقت الذي أصبحت فيه المعرفة أساسا للتنمية وصدرا عالميا مستداما للقيمة والتبادل الاقتصادي في كل دول العالم في إطار ما أصبح يعرف اليوم "اقتصاد المعرفة"، وباعتبار توفر مقومات المادية والبشرية لتحقيق ذلك في الدول العربية، تأسيسا على ما سبق، تتلخص إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى استجابة الدول لتحقيق التنمية المستدامة والوجه نحو اقتصاد المعرفة؟

وسيتم الإجابة على الإشكالية من خلال عرضنا لهذه الورقة البحثية من خلال تطرقنا للنقاط التالي:

١- المفاهيم الأساسية للتنمية المستدامة.

٢- اقتصاد المعرفة -إطار نظري-

٣- اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة لبعض الدول "تجربة فنلندا وكوريا الجنوبية"

١- المفاهيم الاساسية للتنمية المستدامة

تطور مفهوم التنمية عبر التاريخ ليعكس في كل زمن من الأزمنة الواقع الذي كان يعيش فيه كل مجتمع، وكان هذا الواقع استجابة لطبيعة المشكلات التي تواجهها هذه المجتمعات، بجمع لمفهوم التنمية المستدامة.[١]

أولا: ماهية التنمية المستدامة

لقد ظهرت عدة تعريفات واستخدامات للتنمية المستدامة، فالبعض يتعامل مع التنمية المستدامة كرؤية أخلاقية تناسب اهتمامات وأولويات النظام العالمي الجديد، والبعض يرى أن التنمية المستدامة نموذج تنموي وبديل عن النموذج الصناعي الرأسمالي، أو ربما أسلوباً لإصلاح أخطاء وتعثرات هذا النموذج في علاقته بالبيئة. وهناك من يتعامل مع التنمية المستدامة كقضية إدارية وتقنية بحتة للتدليل على حاجة المجتمعات أو البلدان المتقدمة والنامية إلى إدارة بيئية واعية وتخطيط فعال لاستغلال الموارد.

١.مفهوم التنمية المستدامة:

تعرف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة في التقرير المعنون " بمستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة " لعام ١٩٨٧ بأنها: " تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة ". وتعرف كذلك بأنها: " عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته ".[2] إذا فالتنمية الحقيقية هي القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدام الموارد الطبيعية، والتي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها، وذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي.[3]

وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية [P.N.U.D] في تقريره العالمي بشأن التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ يعرف التنمية المستدامة بأنها: "عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية، الضريبية،

التجارية، الطاقوية، الزراعية والصناعية كلها، بقصد إقامة تنمية تكون اقتصاديا اجتماعيا وايكولوجيا مستديمة".[4]

نستنتج من خلال التعريف السابق أن إتباع المنظمات لمتطلبات التنمية المستدامة يعني بحثها ليس فقط عن الأداء المالي، وإنما كذلك الأداء الاجتماعي والبيئي، وبالتالي تكريس مبدأ المسؤولية الاجتماعية في المنظمات.

إن التنمية المستدامة تحقق تامين تنمية شاملة تفي باحتياجات الحاضر، وتحقق التوازن بينه وبين متطلبات المستقبل لتمكين الأجيال المقبلة من استيفاء حاجياتهم، وعلى ضوء مفهوم التنمية المستدامة تظهر أهميتها وذلك من خلال تحقيق الأهداف المتمثلة فيما يلي: [5]

- إن التنمية المطلوبة لا تقتصر على التقدم في منطقة دون أخرى، لسنوات معدودات وإنما للبشرية جمعاء على امتداد المستقبل البعيد.
- إن مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الاحتياجات لا يمكن إدامتها إلا عندما تراعي مستويات الاستهلاك في كل مكان متطلبات الإدامة على المدى البعيد.
- إن الاحتياجات الاقتصادية كما يتصورها الأفراد تتحدد كذلك اجتماعيا وثقافيا، ومن ثم فأن التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتجاوز الحدود المعقولة.
- التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات الطبقات الفقيرة، من أجل الرفع من المستوى المعيشي لهذه الطبقات، وبالتالي الحد من انتشار الفقر.
- التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية للأفراد، مع المحافظة على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.
- إن لمفهوم التنمية المستدامة أبعاد مختلفة، نتيجة علاقة هذا المفهوم بالبيئة والاقتصاد والمجتمع، وتتمثل هذه الأبعاد فيما يلي: [5]

٢- أبعاد التنمية المستدامة:

حتى تكتمل الدراسة النظرية لمفهوم التنمية المستدامة، فأنه من الضروري دراسة كل من أبعادها وهي:

- البعد البيئي: تطرح التنمية المستدامة بتأكيدها على مبدأ الحاجات البشرية، مسألة الاكتفاء الصناعي أي الحاجات التي يتكفل النظام الاقتصادي بتلبيتها، لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة، عند البدء بالتصنيع، والهدف من وراء كل ذلك هو التسيير والتوظيف الأحسن للرأسمال الطبيعي والعمل على عدم تبذيره.
- البعد الاقتصادي: يعين البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة الانعكاسات الراهنة والمقبلة للاقتصاد على البيئة، ومن خلاله يتم طرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية.

- إن الأخذ بهاذين البعدين، ليس معناه المحافظة على الطبيعة فحسب، بل بتقدير لمجموع العلاقات المقامة بين الطبيعة وبين الأفعال البشرية كذلك، وتأكيد مبدأ التآزر بين الإنسان والبيئة، والأفضلية للتكنولوجيات والمعارف والقيم التي تضع في الأولوية الديمومة الكبيرة.

- البعد الاجتماعي والسياسي: تتميز التنمية المستدامة خاصة بهذا البعد الثالث، إذ أن البعد الإنساني يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي ولعملية التطوير في الاختيار السياسي، ولابد لهذا الاختيار أن يكون اختيار إنصاف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول. (6)

- تعتمد عملية التنمية المستدامة في أي مجتمع من المجتمعات على مصدرين أساسيين هما: الطبيعة والإنسان [موارد طبيعية وموارد سكانية]، وهذان هما جناحا التنمية اللذين بهما إما تتمكن من التألق في آفاق الرخاء والرفاهية، وإما تبقى في مجال العجز والتخلف، وتختلف المجتمعات في حيازة هذين المصدرين من حيث وفرتها ونوعيتها. وتأتى أهمية التنمية المستدامة بالنسبة لاستغلال الموارد الطبيعية من ارتباطها بعاملين أساسيين هما: (7)

- التزايد المطرد في عدد السكان.
- وزيادة الحاجات تبعا للتطور الفكري والحضاري.

وعلى ذلك، فالتنمية المستدامة تضرب بجذورها في كل جوانب الحياة بكل ما يميزها من قيم وعادات وسلوك وأساليب إنتاج وأوضاع عمرانية واجتماعية واقتصادية ونظم سياسية وتقدم علمي وتقني وتجدد فني وأدبي، بهدف إشباع الحاجات المختلفة للأفراد، والوصول بهم إلى وضع أفضل. والشكل رقم [١] يوضح تداخل أبعاد التنمية المستدامة:

الشكل رقم [١]

تداخل أبعاد التنمية المستدامة

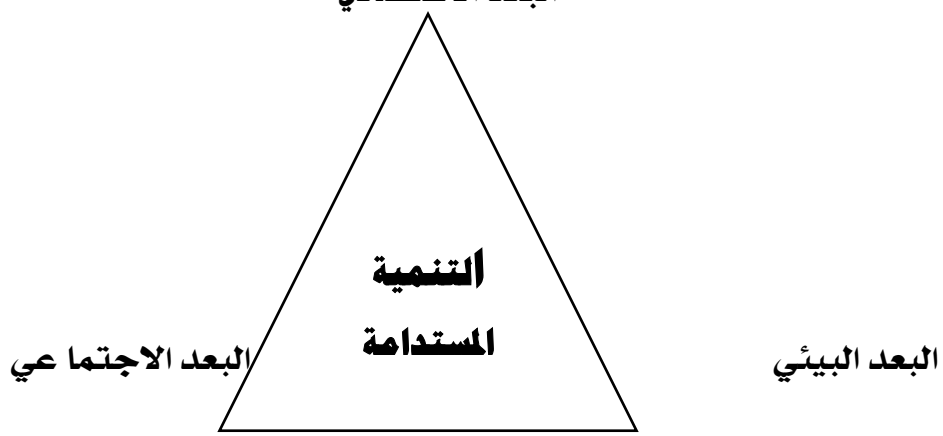

المصدر: من إعداد االباحثين

٣- ماهية اقتصاد المعرفة:

٣-١ مفهوم اقتصاد المعرفة وبعض المفاهيم المرتبطة به.

قبل الحديث عن اقتصاد المعرفة، أعرج أولا الى بعض المفاهيم المرتبطة بهذا المفهوم الجديد، ولهذا سوف نتطرق الى مفاهيمية لكل من المعرفة، واقتصاد المعرفة.

- مفهوم المعرفة:

تعرف المعرفة على أنها "حصيلة الامتزاج الخفي بين المعلومة والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على الحكم، بحيث تكون المعلومات وسيط لاكتساب المعرفة ضمن وسائط عديدة كالحدس والتخمين والممارسة الفعلية والحكم بالفطرة. [8]

- وتعرف على أنها "المزيج المركب من الخبرة، القيم، البيانات المرتبطة، الادراك المتمعن والمسلمات البديهية القائمة على فكر معين، توفر البيئة المواتية والإطار المناسب الذي من شأنه أن يساعد على التقييم والجمع بين الخبرات والمعلومات. [9]

- خصائص المعرفة:

- هناك خصائص تتميز بها المعرفة لأن استخدامها يتطلب الفهم الواضح والعميق لها، استخدامها يؤثر تأثيرا مباشرا في مجالات استعمالها: [10]

- إن المعرفة يمكن أن تولد: أي أن بعض الشركات لديها ما يجعلها قادرة على توليد المعرفة الجديدة، وهذا ما يمثله الأفراد المبتكرون في الشركة الذين يضمنون عملية إستدامة الإبتكار وتوليد المعرفة.
- المعرفة يمكن أن تموت: وكما تولد المعرفة فأنها تموت أيضا، فالقليل جدا من المعارف التي تتكون خلال تجاربنا هو الذي يسجل في الكتب والدوريات، لهذا فأن الغالبية العظمى من المعارف تموت، أما بموت الشخص، أو بأحلال معارف جديد محل القديمة.
- المعرفة يمكن أن تمتلك: أن أغلب المعارف ذات قيمة يتم الإمساك بها من أجل زيادة ثروة الشركات حيث تمارس الشركات دورا كبيرا في تحويل المعرفة الي تمتلكها إلى براءات اختراع أو أسرار تجارية بالحماية القانونية شأنها شأن الملكية المادية.
- المعرفة متجذرة في الأفراد: ليس كل المعرفة في الشركة هي صريحة ومنظورة، فالكثير من المعرفة التنظيمية يحتفظ بها بشكل خلاق في رؤوس الأفراد، وهي قابلة للتحول إلى معرفة صريحة ومنظورة.
- المعرفة يمكن أن تخزن: إن المزيد من المعرفة يتم تخزينه خارجيا، وهذا التخزين يكون على الورق الأفلام، ومختلف وسائل التخزين الالكترونية.
- إن المعرفة يمكن أن تصنف: فألى جانب المعرفة المتجذرة – الضمنية والمعرفة الخارجية – الصريحة توجد أنماط أخرى من التصنيفات مثل: معرفة العملية تتعلق بكيفية عمل الأشياء ومعرفة المهارة تتعلق بكيفية الأشياء بطريقة ذات قيمة للشركة، ومعرفة الأفراد وهي كل المعرفة المتعلقة بالرؤية، الحدس، والعلاقات التي تستخدم في العمل .....

يمكن تقاسم المعرفة: فهي لا تستهلك بالاستخدام بل على العكس فهي تتطور وتولد الاستخدام ويمكن نشر المعرفة والخبرات العملية عبر العالم إذا توافرت الوسائل والسبل اللازمة لذلك.

- عصر المعرفة أو اقتصاد المعرفة:

- حصل الانفجار المعلوماتي الذي أخذ بالاتساع مع نهاية القرن العشرين وظهور تطبيقاتها المختلفة، في شبكة الانترنت وثورة المعلومات وتغير مفهوم الإنتاج لصالح الإنتاج المعرفي التكنولوجي وسهولة الوصول الى المعلومات والمعارف وتطوير الصناعات وزيادة فعالياتها وانتاجياتها، فهو يعتمد على الميزة التنافسية من خلال الصناعات الإبداعية.

- كل ذلك أدى حدوث تغيرات جذرية في المفاهيم أعطت هذا العصر الناشئ مجموعة من الخصائص الجديدة: [11]

- أصبح الانسان وقدرته العقلية المحرك الأساسي والرأسمال الأول في الاقتصاد.

- اندماج العلوم في منظومات الإنتاج وتحول المعرفة الى قوة منتجة.

- تقلص المسافة الفاصلة بين الاختراع وتطبيقه على أرض الواقع، ففي حين كان الفارق بين ظهور الاختراعات وتجسيدها على واقع الحياة.

- طغيان الطابع الاوتوماتيكي على وسائل ودورات الإنتاج فخلال مرحلة الزراعة، كانت وسائل الإنتاج لا تتعدى حدود بعض الأدوات البسيطة وبظهور الصناعة تحولت تلك الأدوات الى الات ضخمة ولكن الثورة المعرفية طورت تلك الآلات.

٤- اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة لبعض الدول "تجربة فنلندا وكوريا الجنوبية"

ان الاقتصاد الجديد صار ضرورة حتمية لا جدال فيها لذلك على كل الدول أن تسعى الى الاندماج فيه، عن طريق تطوير بنيتها التحتية لكي تسهل وتساعد عملية الاندماج ولهذا اختلفت التجربة من دولة الى أخرى حسب بنيتها التحتية، وسوف نتطرق في هذه الورقة بعض التجارب الناجحة للانتقال نحو اقتصاد المعرفة. [12]

١,٣. التجربة الفنلندية:

تعد من أهم التجارب العالمية للانتقال والتحول الى اقتصاد المعرفة وذلك للأسباب التالية:

- أولا صغر مساحة البلد فنلندا ٣٣٨,٤٢٤كم٢.
- كانت تعتمد ولوقت طويل على الاقتصاد الزراعي.
- حالة الاقتصاد الفنلندي أوائل التسعينات كان في أزمة وذلك لحالة الركود الاقتصادي الناتج عن أزمة البنوك التي تسبب في عجز ميزان المدفوعات ورفع مستويات البطالة.

رغم كل هذه الظروف الصعبة التي كانت تعيشها فنلندا الا أنها استطاعت وفي وقت قصير جدا من النهوض من الحالة التي كانت فيها وذلك في منتصف التسعينات حيث شهد تطورا ملحوظا

في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأصبحت من أوائل قائمة البلدان في اقتصاد المعرفة ومؤشر التنافسية والتنمية البشرية.

- مؤشرات اقتصاد المعرفة لفنلندا:

يوضح الجدول الاتي مؤشرات اقتصاد المعرفة لفنلندا بحيث نلاحظ تقدم فنلندا في اقتصاد المعرفة لسنة ٢٠١٢ والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول ١: مؤشرات اقتصاد المعرفة لفنلندا

المؤشرات / السنوات	الرتبة	مؤشر اقتصاد المعرفة	مؤشر المعرفة	مؤشر التسهيلات الدولية	مؤشر الابداع التكنولوجي	مؤشر التعليم والموارد البشرية	مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال
١٩٩٥	٧	٩,٣٣	٩,٣٠	٩,٤٤	٩,٣٣	٨,٨٣	٩,٧٥
٢٠٠٠	٨ [-١]	٩,٢٢	٩,١٢	٩,٥٠	٩,٦٨	٨,٣١	٩,٣٧
٢٠١٢	٢ [+٦]	٩,٣٣	٩,١٢	٩,٦٥	٩,٦٦	٨,٧٧	٩,٢٢

المصدر: من اعداد الأستاذة

من سياسة فنلندا أيضا التنموية بناء الجسور بين البحوث والاقتصاد والسياسة، تحرير التجارة الخارجية وهذا لتشجيع الاستثمار الأجنبي وخاصة على قطاع الاتصالات والالكترونيات لان هدفها الأول نقل المعرفة وتوليدها وخلق الابداع والابتكار التكنولوجي محليا وليس مستورد من البلدان الأخرى.

القفزة الكبيرة في صناعات الالكترونية التي شهدتها فنلندا بسبب" عمالة ماهرة ومدربة وبنية تحتية قوية ونظام تعليمي متطور ووفرة رأس المال الأجنبي لتمويل توسعات هذه الصناعات" زد على ذلك ما عرف بحاضنات الاعمال أو الحاضنات التجارية وهي كعامل قوي ومحفز على عملية الابتكار والابداع "وتشمل الحاضنات الصناعات المتخصصة وحاضنات التقنية التي تركز مجهوداتها على احتضان الابتكارات الفردية الحديثة".

٢,٣. تجربة كوريا الجنوبية

تعد كوريا الجنوبية من أهم التجارب العالمية أيضا في التحول الاقتصادي وذلك لأسباب عديدة في تاريخها، مما جعل تحولها تعتبر كقفزة نوعية وعرض التجربة الكورية يعتبر كنموذج يمكن للدول تطبيقه ومن بين هذه الأسباب:

- صغر المساحة حيث تقدر٩٩٣٩٢كم^{٢} .
- الحرب القائمة بينها وبين كوريا الشمالية التي دامت لمدة ٠٣ سنوات والتي اعتبرت كمسح شامل لكوريا الجنوبية.
- بالإضافة الى افتقارها للمواد الأولية التي تساعد في عملية التنمية.
- الفقر الكادح الذي كان يسود المنطقة في فترة الستينات وكانت تعمل على صناعة الشعر المستعار لتقوم بتصديره لكافة أنحاء العالم وبعدها صناعة المنسوجات.

كل هذه الظروف القاسية كانت محفزات قوية وملحة لكي تتبنى كوريا سياسة تحاول الخروج بها من هذه الوضعية المزرية، نظرا لازمة ١٩٩٧ م أن زيادة العدد الإجمالي براءات الاختراع التي من ٧١,١١٤ سنة ١٩٨١ م الى ١٥٧,٧٤٧ في عام ٢٠٠٥ م. بالإضافة الى زيادة معدل انشاء المعارف التكنولوجيا الجديدة.

قامت حركة مجتمع مدني لإنقاذ البلاد من الإفلاس كما قررت الغالبية العظمى من الشعب الكوري بالتبرع باحتياطاته من الذهب للبنوك وتم تنفيذ برنامج قاسي ومؤلم لإعادة الهيكلة الاقتصادية وتشمل الإصلاح أربعة قطاعات وهي:

١. إعادة هيكلة القطاع المالي.
٢. إعادة هيكلة قطاع الشركات.
٣. إعادة هيكلة السوق.
٤. إعادة هيكلة القطاع العام والدعم المالي.

ولهذا قامت كوريا بوضع الاستراتيجية التالية:

- تبني نظام للحوافز الاقتصادية قائم على أساس حفز أنشطة البحث والتطوير وعمليات خلق المعرفة وبراءات الاختراع.
- اصلاح نظام التعليم لتوائم مع احتياجات التحول لاقتصاد المعرفة.
- تطوير بنية أساسية ومعلوماتية بشكل يتسق مع احتياجات اقتصاد المعرفة.
- اصلاح منظومة الابداع التكنولوجي وجعلها أكثر كفاءة من خلال تشجيع مستويات التفاعل مابين المؤسسات العلمية.
- المشاركة الفعالة ما بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمشاركة الشعبية على نطاق واسع.

وبالتالي نجحت التجربة الكورية في الرفع من اقتصادها الى أعلى المراتب اقتصاديا وتملكت الصدارة في التحول نحو اقتصاد المعرفة. وسوف نتطرق في الجدول التالي الى مؤشرات اقتصاد المعرفة حسب معطيات البنك الدولي لكوريا الجنوبية.

- <u>مؤشرات اقتصاد المعرفة للكوريا:</u>

يوضح الجدول الاتي مؤشرات اقتصاد المعرفة لكوريا بحيث نلاحظ تقدم كوريا في اقتصاد المعرفة لسنة ٢٠١٢ والجدول التالي يوضح ذلك:

<u>الجدول ١: مؤشرات اقتصاد المعرفة لكوريا</u>

المؤشرات / السنوات	الرتبة	مؤشر اقتصاد المعرفة	مؤشر المعرفة	مؤشر التسهيلات الدولية	مؤشر الابداع التكنولوجي	مؤشر التعليم والموارد البشرية	مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال
١٩٩٥	٢٥	٨,١٦	٨,٥٦	٦,٩٣	٨,٢٢	٩,١٣	٨,٣٤

٢٠٠٠	٢٤[+١]	٨,٤٢	٨,٩٥	٦,٨٣	٨,٥٨	٩,٠٦	٩,٢١
٢٠١٢	٢٩[-٥]	٩,٩٧	٨,٦٥	٥,٩٣	٨,٨٠	٩,٠٩	٨,٠٥

المصدر: من اعداد الأستاذة

نلاحظ من خلال الجدول الرتب التي احتلتها كوريا خلال السنوات ١٩٩٥-٢٠٠٠-٢٠١٢ حيث تحتل الصدارة بين ١٤٥ دولة عالميا وذلك من خلال السياسات التنموية المطبقة وبذلك أصبحت:

- تحتوي على أكبر نسبة في العالم للمنازل الموصولة بالأنترنت بواسطة شبكات الالياف البصرية.
- تأثير القطاع الصناعي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في كوريا على اقتصاد المعرفة.
- الاعداد الكبيرة من مصنعي صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في كوريا مثل شركة سامسونغ وlg وكوريا تيليكوم.
- ارتفاع مستوى العلم والتعليم ووعي ودعم الحكومة الكورية لمشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- اعتماد كوريا الجنوبية على تقنيات الجيل الثالث[G٣] اذ أن عدد المشتركين في هذه الخدمة وصل الى ٣٥مليون ٢٠٠٨، ما يوازي ٧١% من عدد السكان الإجمالي والذي يقارب ٤٩ مليون نسمة.

كما نلاحظ أيضا في الجدول تراجع كوريا الجنوبية ب ٠٥ مرات في سنة ٢٠١٢ حيث كانت تحتل رتبة ٢٤ سنة ٢٠٠٠ لتصبح في المرتبة ٢٩ من بين ١٤٥ دولة عالميا.

هذا التراجع في الترتيب أكيد له أسباب تؤثر على الوضعية الاقتصادية وعملت على عرقلة الخطط والمشاريع التنموية فمن بين هذه الأسباب:

- التركيبة السكانية للشعب الكوري، فمن المعروف أن نسبة الشيخوخة في كوريا الجنوبية مرتفعة مقارنة مع الفئات الأخرى وهذا ما يهدد من تناقص اليد العاملة الشابة، مما يضطر كوريا الى جلب القوى العاملة من مختلف دول العالم وخاصة من الصين، الفيتنام، والفلبين.
- سرعة التغيرات التكنولوجية حيث وضع هذا السبب العالم في حالة تنافس دائم للوصول الى أعلى المراتب عالميا لذلك يجب العمل على التجديد والابداع.

خـــــاتمة:

على ضوء ما تم استعراضه من مفاهيم نظرية حول مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها فأنها أصبحت مطلبا حتميا على المؤسسات العمل بها والسعي للحفاظ على المحيط والبيئة، خاصة في الوقت الراهن، وذلك من خلال تبني معايير والمواصفات ادماج مفهوم التنمية، كما لاحظنا ضرورة اندماج البلدان فيه وذلك لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي وبذلك الوصول الى تحقيق الرفاهية. زد الى ذلك فتح المجال أمام الاستثمارات الاجنبية لأنها تجلب القدر الكبير من التكنولوجيات الحديثة. كل هذا يساعد في الاندماج في الوسط التنافسي الذي تعيشه جميع الدول.

وانطلاقا مما تقدم يمكن عرض بعض المقترحات نذكر منها:

- العمل على إيجاد قنوات من التعاون الفعال مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، الدولية منها والإقليمية التي يهمها موضوع التنمية المستدامة.
- تربية النشء على الوعي البيئي وذلك بتنظيم برامج تعليمية على مستوى المدارس الابتدائية والثانويات والجامعات وحتى خارجها لرفع إحساسهم بالمسؤولية تجاه البيئة وتثمين مشاركاتهم المستقبلية في هذا الصدد، ونضمن بالتالي مستهلكون خضر في المستقبل.
- تثقيف الجماهير الواسعة عبر وسائل التثقيف المختلفة. ويمكن أن نستعين في ذلك بقادة الرأي لإقناع الجهات المستهدفة من المستهلكين أو حتى الجهات الرسمية وغير الرسمية بمدى أهمية حماية البيئة.
- يجب على الدول العربية اتباع سياسات تنموية مرتكزة على اقتصاديات المعرفة وتعزيز ثقافة الابتكار والابداع.
- يجب على الجزائر الإسراع في وضع تنظيمات قانونية الداعمة للاقتصاد المعرفة وخلق بيئة مشجعة للمؤسسات الاقتصادية ودعم القوانين متعلقة بالتجارة الالكترونية.

قائمة المراجع:

[1] دحماني علي، " واقع المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول واقع المسؤولية الاجتماعية ٢٦-٢٨ نوفمبر ٢٠١٦، الشلف، ص٥.

[2] مزريق عاشور، " الإدارة البيئية ودورها الفعال في خلق الإنتاج الأنظف وتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية "، ورقة بحثية.

(3) نهى الخطيب، " اقتصاديات البيئة والتنمية "، مركز دراسات واستشارات الإدارة، ٢٠٠٠، ص ٢٢٠.

(4) صلاح محمود الحجار، " السحابة الدخانية: المشكلة، الأثر، الحل "، دار الفكر العربي، مصر، ٢٠٠٣، ص ص ١٤-١٣.

[5] أسامة الخولي، " مفهوم التنمية المستدامة "، مركز دراسات واستشارات الإدارة، ١٩٩٩، ص ص ٤٤-٤٥.

(6) جميل طاهر، " النفط و التنمية المستدامة في الأقطار العربية "، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٩٧.

(7) سالمي رشيد، " أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر "، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التسيير، ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ص ص ١١٢-١١٣.

(8) باسم غدير غدير، "اقتصاد المعرفة"، شعاع للنشر والعلوم، حلب، ٢٠١٠، ص٦٢.

بلاكويل.جوجاميل.ب، ترجمة خالد العامري، إدارة العامري، القاهرة، دار الفاروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣(9)، ص٠٩

[10] عواد الزيادات، " إدارة المعاصرة في إدارة المعرفة "، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨، ص ٢٤،٢٥.

[11] هدى زوير مخلف حسين الدعمي، "الاقتصاد المعرفي والتنمية البشرية " إطار ودراسة مقارنة في بلدان عربية مختارة، أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، العراق، ص٣٦.

[11] بن ونيسة ليلى، "اقتصاد المعرفة وجودة التعليم العالي في الجزائر -دراسة مقارنة - " أطروحة دكتوراه، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر، ٢٠١٥/٢٠١٦،ص ٥٠-٥٩.